من قول الاعشى ه رب رنو هرقته ذلك اليوم ه واسرى من معشر اقتالا ه متقاربا
ما سرى ليلا يخلوا ما عطف على مجرور رب من صفة **قال** فاما قوله فيا رب
يوم قد لهوت وليلة ه بآنسة كانها خط تمثال ه فعلى ان صفة الثاني مدلول
عليها بصفة الاول ولا ينافي ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاداة قائمة
فقد تجعل دليلا عليه هذا يجوز ان يقع في اصل النسخ دون بعض **والوفد**
بكسر الواو العطا وبفتحها وقد تكسر الفوج الضخم وهو افعال اصله اوافق
واسرى جمع اسير **والمعشر** جماعة من الناس **والاقتال** الذي كان بالمثناة
الفوقية فصل جمع قتل بالقاف وهو العدد وان كان بالمثناة التحتية فهو
جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك
حمير وقيل هو دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ما شاء الله فينفذ
وجمعه اقيال **والقول** البيت الثاني تقدم الكلام في رب **وفي** واما قوله
الشرح
اي على انه لا يصح تعلق من معشر باسرى ويبنى على شيئين احدهما
انه مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر وقد مر انه تقدم عند الكلام
على رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين ونسبه
في التسهيل الى البصريين ومر انه خالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج
وابن طاهر وخروف والثاني انه حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد
عرفت ان الاولين يغتفر فيهما ما لا يغتفر في الاوايل فكلا الوجهين اللذين
يستند اليهما قايل المنازعة **قوله** وهو قوي في القياس لانها معربة اعني
والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف **ويقع** في بعض النسخ معرفة بالفا
بدل الياء وهو خطا **قوله** ومن ذلك الضمير **قال** الرضي انما لا يوصف الضمير
لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان تكون
للتوضيح والتوضيح الواضح تحصيل الحاصل **واما** الوصف المفيد للمدح والذم
فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح
ولم يوصف الغايب اما لان مفسره في الاغلب لفظ فصار ربيبة واضحا فهو
محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما بحملة على المتكلم
والمخاطب لانه من جنسهما **قوله** وجوز الكسائي لغة ان كان الغايب والدعث
لغير التوضيح **قوله** الرضي واجاز الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله
تعالى لا اله الا هو العزيز وبخو مررت به المسكين والجمهور يحملونه مثله على البدل
قوله واجاز غير الفارسي وابن السراج لغة فاعل لغير ويبين تمسكا لقوله
لغير الغني **في** الشرح وفي حاشية التسهيل ما نصه انما المنع قول الجمهور والتحقيق
يريد بذلك الاعتراض على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج
الاجاز وليس كذلك وهذا بعينه يرد هنا على المصنف انتهى **والمرء** منسوب
الى مرة بضم الميم وتشديد الراء والوفد بضم الميم وكسر القاف **قوله** وقال
الزمخشري

الزمخشري وابو البقا في وكم اهلكنا قبلهم من قرن هما احسن ان الجملة بعد كم
صفة لها والصواب انها صفة لقرن بتقدير الجملة التي بعد كم جملة هما احسن
لكن كلام ابي البقا ظاهر فيما نقل المصنف عنه ومحتمل لما صوبه وكلام الزمخشري
نص فيما نقل المصنف عنه **اما** عبارة ابي البقا فهي وكم منصوب باهلكنا وهم
احسن صفة **واما** عبارة الزمخشري فهي كم مفعول اهلكنا ومن تبيين
لابهامها اي كثيرا من القرون اهلكنا وكل عضو قرن ولمن اجدهم لانهم بقد
وهم احسن في محل نصب صفة لكم الا ترى انك لو تركت هم لم يكن لك
بد من نصب احسن على الوصفية وانما كان قولهما غير صواب لان كم لا تبهم
المؤغلة في الابهام وقد سبق ان الاسما المؤغلة في الابهام لا توصف **وفي**
الشرح وهذا المقرر دليل على منعه وما ذا يصح المصنف بمثل كم من رجل قام
وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه شيا ان الظرف متعلق بمحذوف
وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدا اي كثير من الرجال قام وكثير
من القرى هلكت **قال** الرضي واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة
يعني انها تكون حينيذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى ساعد عليه
انتهى **واقول** لا يتم ان ذلك معنى كلام الرضي فان عبارته وقد تدخل
من في مميز كم الخبرية كثيرا نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته
جر المميز المضاف اليه كم واما مميز الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة انتهى
وهو ظاهر في انه يعني ان كم حينيذ لا بد لها مما تنون به ولا يمكن ذلك
فيها الا بتقدير التنوين **النوع العاشر قوله** ارمعت بالسا الى الاخرى
الارماع العزم مع تصميم **قال** الكسائي يقال ارمعت الامر ولا يقال
ورمعت عليه **وقال** الفرا ارمعته وارتمت عليه بمعنى اجمعته واجمعت
عليه **والياس** بمثناة تحتية فمثنة ساكنة القنوط **قوله** وهذا قول ضعيف
والصحيح جواز الوصف بعد العمل القول الذي ذكره المصنف انه ضعيف
ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب ومختار ابن مالك والقول الذي ذكر
انه صحيح مذهب البصريين والفرا على ما ذكر بعضهم ووجهه انه وصف
الاسم بمنزلة عن العمل لانه انما يعمل بمشابهة الفعل والوصف لكونه من
خواص الاسم معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع
ايقاع ما وقع **النوع الحادي عشر قوله** ومنع ذلك في البعض نحو ان
زيدا قايم لعني حيث لا يكون الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا لاتساعهم فيهما
ما لم يتسعوا في غيرهما **النوع عشر قوله** اجاز ابن بعض هو لان الفعل
وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط **قال** العمد في ابحاث التخصيص
قياس الشرط ان يكون صدر الجملتين مقدما عليهما لان الشرط قسم من

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)